تزويده بقطع غيار لطائرات الميغ ـ ٢١ (تقوم الهند بتصنيع الميغ ـ ٢١ بموجب اتفاق مع السوفيات) .

معارضة سوفياتية للسادات

وكشف السادات في خطابه الاخير عن وقائع تهم الرأي العام العربي فيما يتعلق بموقف السوفيات . وهذه الوقائع تفسر اشياء كثيرة :

- ان الاتحاد السوفياتي عارض موافقة النظام المصري في عام ١٩٧٠ على مشروع روجرز .

ويقول السادات ان الزعيم السوفياتي بريجنيف غضب ووقف منفعلا عندما سمع بهذه الموافقة .

والذي لم يذكره السادات هو أن هذا الموقف السوفياتي كان يلتقي مع موقف الثورةالفلسطينية وحركة التحرر العربي ، ويمثل نقطة ايجابية في السياسة السوفياتية .

- ان بريجنيف أبلغ أحد المسؤولين المصريين في عام ١٩٧١ « ان السادات يصفي ثورة عبد الناصر » .

واذا صحت هذه الواقعة ، فان الرأي العام العربي لا بد أن يشهد بان الزعيم السوفياتي كان بعيد النظر فيما يتعلق بمجريات الامور في مصر الساداتية .

- ان القيادة السوفياتية لا توافق على سياسة السادات .. ليس فقط منذ توقيع اتفاقية سيناء وانما منذ مجيء كيسنجر لمصر في أول زيارة بعد حرب تشرين ومنذ توقيع ما سمي بالاتفاقية الاولى لفصل القوات .

واذا صدقت تصريحات السادات حول هذه النقطة ، فلا شك ان هذا الموقف السوفياتي يتجاوب ايضا مع موقف الجماهير العربية .

- ان بريجنيف بعث برسالة في الايام الماضية الى السادات ابلغه فيها بانه ـ أي السادات ـ انما « يشوه الحقائق » فيما يتعلق بشحنات الاسلحة السوفياتية الى مصر وغيرها من القضايا .

- **ان الاتحاد السوفياتي يعارض سياسة « الانفتاح » الاقتصادي التي يمارسها السادات .**

حقيقة حكاية التسليح

وفي ضوء هذه المواقف السوفياتية ، كيف ننظر الى ذرائع وحجج السادات في الغاءالاتفاقية مع الاتحاد السوفياتي ؟

تقول مصادر وكالة المخابرات المركزية الاميركية أن السوفيات اعادوا تسليح الجيش المصري تسليحا كاملا خلال فترة تمتد الى ستة أشهر بعد حرب تشرين الاول عام ١٩٧٣ . وتضيف هذه المصادر ان الامر لم يقتصر على تعويض الجيش المصري عن خسائره في تلك الحرب وانما تجاوز ذلك الاطار ، فقد تسلم السادات ما قيمته ١٥٠٠ مليون دولار من الاسلحة الاضافية منذ الحرب .

روكفلر : خبير أميركي لمعالجة الكارثة

ومن حق المواطن العربي ان يطرح تساؤلات حول حقيقة موقف السادات ازاء مسألة التسليح .

الانتصارات الرائعة التي حققتها القواتالمصرية في الايام الاولى لحرب تشرين لم تصب العدو الاسرائيلي وحده بالفزع وانما اصاب نفس هذا الفزع الدوائر الحاكمة في القاهرة التي اخذت ـ بطريقة محمومة ـ تكبح جماح هذه القوات . فهذه الدوائر تدرك الاخطار الناجمة عن تعمق مضمون المعركة وتصاعدها وتحولها من « حرب للتحريك » الى حرب تحرير حقيقية .

وفي نفس الوقت ، أصيب السادات بالذعر بسبب انفجار المقاومة الشعبية في مدينةالسويس ونجاح هذه المقاومة في منع العدو من احتلال المدينة .

ومحور التساؤلات حول موقف السادات هو : هل أراد الرئيس المصري ان يوجه حرب تشرين بالطريقة التي تساعدهعلى اقناع الشعباستحالة الحرب أو باستحالة احراز انتصار جذري علىالعدو الصهيوني (؟) حتى يبرر ، بعد ذلك ، سياسة الاستسلام للمعسكر الاميركي ـ الاسرائيلي ؟

فالغموض ما زال يحيط بقصة الثغرة التيتمكن العدو من فتحها في الجبهة المصرية ليقوم بعملية الاختراق الى الضفة الغربية لقناة السويس .

ويترتب على هذا التساؤل .. شكوك في موقف السادات بالنسبة لمسألة اعادة تسليح الجيش المصري .

فهل يلح الرئيسالمصري على القول بان الجيش المصري لم يستعوض اسلحته لكي يبرر التخلي نهائيا عن فكرة الصدام العسكري مع العدو ؟

.. والجيش المصري يعارض

ورغم ذلك ، فان التسليم بصحة ما يقولهالسادات يقودنا الى القاء الضوء على الاسلوب الذي انتهجه مع التعمد والاصرار للوصول الى هذه النتيجة التي وصل اليها .

بعد حرب تشرين ، رفع السادات شعار « تنويع مصادر السلاح » . وكان يقصد بذلك السعي للحصول على اسلحة من الدول الغربية .

وعارض العسكريون المصريون هذا الشعار لانهم يعرفون ان تطبيقه يعني ان الجيش المصري سيحتاج الى عشر سنوات ، على الاقل ، لتغيير نظم تسليحه بأسلحة اخرى غير سوفياتية . هذا مع افتراض ان مصر سوف تستطيع الحصولعلى أسلحة حديثة فعالة من جهات أخرى .

وكان رأي العسكريين المصريين ان الاسلحة المتطورة التي يحتاجونها في الحرب الحديثة ـ وبالكميات المطلوبة واللازمة ـ لا تتوفر الا لدى الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة . ولما كان من المستحيل تصور اقدام أميركا على تسليح جيش مصر بهذا المستوى ، فانه لا مجال الا مواصلة الاعتماد على الاسلحة السوفياتية . ولذلك طالب العسكريون المصريون بالاتجاه الى تحسين العلاقات المصرية ـ السوفياتية .

ولكن السادات رفضوجهة نظر هؤلاءالعسكريين وسار في اتجاه معاكس لها تماما وأصر على تخريب العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ليبرهن لواشنطن على اخلاصه وولائه . وفي الوقت ذاته ، قام السادات بتسريح فرق بكاملها من الجيش المصري ، وابعاد القادة العسكريين الذين قاموا بأهم الادوار في حرب تشرين ، وتقديم طلبالى الولايات المتحدة لتزويده بالسلاح !

السادات : دور الشرطي

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فان « تنويع مصادر السلاح » يعني في التطبيق وصول خبراء أميركيين الى مصر للتدريب على « الاسلحة الجديدة » وللاشراف على اعادة تنظيم الجهاز العسكري المصري لكي يستوعب هذه الاسلحة مهما كانت ضئيلة أو غير فعالة . ووجود مثل هؤلاء الخبراء يؤدي الى كشف اسرار عسكرية سوفياتية لاميركا بسبب وجود أسلحة سوفياتية في الجيش المصري وهي جزء لا يتجزأ من نظامه العسكري . وهذا هو نفس السبب الذي يدفع السوفيات الى مطالبة دولة كالهند تعاقد معهاعلى اقامة مصنع لطائرات ميغ ـ ٢١ بعدم ارسالانتاج من المصنع الى أي دولة تكون مرتبطة بعجلة الاميركيين .

ومن الواضح ان موقف السوفيات من مسألة قطع غيار الطائرات يكشف مدى اقتناع موسكو بان التغلغل الاميركي في مصر وصل الى حد خطير يهدد أمن الاتحاد السوفياتي نفسه واسرار تسليحه .

ان الانفتاح الساداتي ـ السياسي والاقتصادي والعسكري ـ على أميركا لا يدع مجالا لتعاون عسكري مصري ـ سوفياتي . وهذا ، بالدقة ، ما كان يسعى اليه السادات ويتمناه ، فهولا يريد جيشا مقاتلا ضد العدو الصهيوني ، ولكنه يريد جيشا يقوم بمهمة الدفاع عن نظامه في الداخل ويلعب دور الشرطي على الصعيد العربي (كما حدث اثناء الانتفاضة العسكرية السودانية ضد نظام نميري) . والولايات المتحدة هي التي توفر له تحقيق هذا الهدف الذي هو هدفها ، هي ، في الاساس .

سايمون : المشرف على الاقتصاد المصري

فورد : « هدية » من السادات !

أما عن رفض السوفيات اعادة جدولة الديون المصرية ، فهي ذريعة واهية . فالموقف السوفياتي من هذه المسألة يتلخص في السعي لعقد اتفاقيات للتبادل التجاري كل عام مع مصر بحيث يكون فارق الواردات والصادرات بين البلدين جزءا من سداد القروض السوفياتية كما حدث في العام الماضي .

ومنطق السوفيات فيهذا الصدد يحتملالنقاش، فهم يعتقدون انه في حالة عدم عقد هذه الاتفاقيات ، فان النظام المصري سوف يقوم بتصدير السلع (التي يصدرها الان للاتحاد السوفياتي) الى الغرب ليس بهدف الحصول على عملات صعبة تستخدم في التنمية الاقتصادية، وانما بهدف استيراد سلع كمالية للفئات المترفة، وفي هذه الحالة ، فان السوفيات يعتقدون ان الاولى هو تسديد القروض بدلا من استيراد الكماليات . كذلك يعتبر السوفيات ان السياسة الاقتصادية المصرية تفضل التعامل مع الغرب (حتى لو كان ذلك على حساب احتياجاتالاقتصاد المصري) عن تسديد الالتزامات للدولة التي قدمت لمصر مساعدات كبيرة في الماضي وخلال المحن (الاتحاد السوفياتي) .

هذه الخطوة التي اقدم عليها السادات بالغاء اتفاقية الصداقة مع السوفيات تضع حدا نهائيا لاوهام كثيرة ، كانت تعشش في عقول ادعياء اليسار في مصر وبعض القوى في العالم العربي، حول « تصحيح السادات لمساره السياسي في المستقبل القريب » ! كما تكشف هذه الخطوة الدور الذي تلعبه السعودية في استخدام النظام المصري كواجهة عملية واعلامية في عمليةالتسوية الامبريالية .

الغاء مواثيق الثورة

ومن ضرورات مرحلة الارتماء الكامل فياحضان أميركا .. الغاء كل مواثيق الثورة المصرية . وهذا ما اعلنه السادات في خطابه الاخير : الغاء ميثاق العمل الوطني والغاء ورقة ٣٠ اذار .

وهذا الموقف ينسجم مع ما اعلنه السادات من قبل عن حظر أية اجراءات تأميم أو مصادرة أو فرض حراسة على أية مؤسسات ، كما ينسجم مع تصفية القطاع العام ونسف كل المنجزات التي حققها الشعب المصري طوال العشرين عاما الماضية .

واعلن السادات، في خطابه ، عن«الديمقراطية» التي يريدها ، فرفض ان يمارس الشعب المصري حقه في تشكيل تنظيماته السياسية ، وأبدى موافقته على فكرة « المنابر » داخل الاتحاد الاشتراكي ، وسمح بوجود منبر لليمين ومنبر « للوسط » ومنبر « لليسار » . والمقصود باليسار في لغة السادات .. المؤيدين له من ادعياءاليسار من امثال المرتد لطفي الخولي والساداتي عبد الرحمن الشرقاوي و « المعتدل » خالد محي الدين الذين قبلوا العمل والتنظير في أطار سلطة السادات وسياساته الداخلية والخارجية . والشرط الذي وضعه الرئيس المصري لقيام هذه المنابر هو أن تعمل في أطار « صيغة التحالف » داخل الاتحاد الاشتراكي وأن تلتزم بـ « السلام الاجتماعي » بمعنى « ألا تحاول طبقة أو فئة من فئات التحالف أن تفرض رأيها على بقية الطبقات أو الفئات » .

وقرر السادات تحديد عدد هذه المنابر بثلاثة فقط وغير مسموح بوجود أي منبر اخر . والمطلوب من الجميع أن يختاروا لانفسهم الانضواء تحت المنابر التي يشكلها رئيس النظام المصري كما يهوى ويشاء !

ولا يوجد في مصر الان أي « تحالف بين الطبقات » وانما صراع محتدم بين الطبقات ، وبوجه خاص بين الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة من ناحية والطبقة الرأسمالية الكبيرة من ناحية أخرى .

دفاع عن الفساد

أما عن منصب رئيس الدولة ، فان السادات يقرر انه « لا يجب أن يكون هناك أي صراع حوله » ويرفض فكرة اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الشعبي .

وأعلن السادات « الديمقراطي » ان رئيس الدولة ـ أي هو شخصيا ـ يجب أن يكون « رأس العائلة كلها وصمام الامن للجميع » ، وهو يتخذ القرارات الكبرى والاستراتيجية !

وطالب الناس بان يحترموا روابط الاسرة وكبير العائلة .. فهذه هي القيم التي نشأ عليها وتربى المصريون !!

ولم يستطع السادات ان يواصل تمثيل « الديمقراطية » عندما تناول دور الصحافة المصرية ، ورغم ان هذه الصحافة تخضع تماما لرقابة عملائه الذين عينهم كرؤساء مجالس ادارات ورؤساء تحرير بمراسيم جمهورية ، اعرب عن غضبه الشديد لانها تتناول بالنقد بعض أوجه الفساد داخل الاجهزة الحاكمة في مصر . كما شن السادات حملة مسعورة على بعض اعضاء « مجلس الشعب » المصري لانهم تحدثوا عن الصفقات المشبوهة التي يعقدهاأعضاء مع دول أجنبية كما تحدثوا عن العمولات والمليونيرات .

وقال ان هذه الانتقادات جاءت « نتيجة حملة مدبرة للتشكيك في نزاهة الحكم وللتشكيك في كل شيء » !

وكان واضحا أن السادات ـ في هجومه هذا انما يدافع عن نفسه نظرا لارتباطه هو وبعض افراد أسرته بهذه الصفقات والعمولات المريبة .

ومن المتوقع ان يشدد السادات رقابته وقبضته على مجلس الشعب وعلى الصحف لوقف الانتقادات التي تعكس تفجر السخط الشعبي في البلاد .

.. ودعوة الشعب للتقشف !

وعن الازمة الاقتصادية ، التي وصفها السادات في خطابه بانها كارثة حقيقية ، لم يكشف عن محتوى اتفاقياته مع الاميركيين على وضع الاقتصاد المصري تحت رقابتهم وتجنب الدخول في أية تفصيلات حول هذه المسألة الخطيرة . واكتفى بالقول بانه أتى بخبراء من الخارج . ولم يقل انهم أميركيون ولم يوضح حقيقة مهمتهم . والطريف انه ذكر أنه فوجيء مؤخرا جدا بحقيقة ابعاد الكارثة الاقتصادية التي تواجه مصر . أما الحل الذي طرحه السادات لهذه الكارثة فهو دعوة الشعب الى « ربط الاحزمة على البطون » لمدة خمس سنوات !

ومعنى ذلك انه يريد أن تتحمل الجماهير اعباء هذه الكارثة في الوقت الذي لم تعد فيه هذه الجماهير قادرة على المزيد من التحمل أو معالجة الكارثة على حسابها . ولكن .. هكذا يريد السادات والاميركيون .

المهم ان تزداد ثروات المليونيرات ويزداد افقار الجماهير في ظل « الانفتاح » الساداتي و « الديمقراطية الساداتية » .